الآجال المضمنة

في القوانين الإجرائية المغربية الجديدة



المسطرة المدنية - المسطرة الجنائية

الدكتورة أحلام عليمي

الدكتور يوسف أبويعقوب

أوراق
AWRAK
للنشر والتوزيع

الفهرس

المسطرة المدنية 13
القسم الأول: مبادئ عامة 17
الباب الأول: مقتضيات تمهيدية 17
الباب الثاني: دور النيابة العامة أمام المحاكم 17
القسم الثاني: اختصاص المحاكم 17
الباب الأول: مقتضيات عامة 17
الباب الثاني: الاختصاص النوعي 18
الفرع الأول: اختصاص محاكم الدرجة الأولى 18
الجزء الأول: اختصاص المحاكم الابتدائية 18
الجزء الثاني: اختصاص المحاكم الابتدائية التجارية والاقسام المتخصصة في القضاء التجاري بالمحاكم الابتدائية 18
القسم الثالث المسطرة أمام محاكم الدرجة الأولى 20
الباب الأول: تقييد الدعوى 20
الباب الثاني: الجلسات والأحكام 21
الفرع الثاني: قواعد المسطرة 21
الجزء الأول: المسطرة الشفوية 21
الجزء الثاني: المسطرة الكتابية 21
الفرع الثالث: الأحكام 22
الباب الثالث: إجراءات تحقيق الدعوى 22
الفرع الأول: مقتضيات عامة 22
الفرع الثاني: الخبرة 23
الفرع الرابع: الأبحاث 23

الجزء الثاني ادعاء الزور 23
أولا: الزور الفرعي 23
الباب الخامس: المصاريف 24
الباب السادس: التعرض 24
الباب السابع: الاستئناف 24
الباب الثامن: التنفيذ المعجل 25
القسم الرابع: المساطر الخاصة بالاستعجال ومسطرة الأمر بالأداء 26
الباب الأول: الأوامر المبنية على طلب والمعاينات 26
الباب الثاني: قضاء الاستعجال 26
الباب الثالث: مسطرة الأمر بالأداء 27
القسم الخامس: المساطر الخاصة 27
الباب الأول: دعاوى الحيازة 27
الباب الثاني: عروض الوفاء والإيداع 28
الباب الثالث: المساطر المتعلقة بقضايا الأسرة 28
الفرع الأول: مقتضيات عامة 28
الفرع الثالث: بيع منقولات المحجور 28
الفرع الرابع: البيع القضائي لعقار المحجور 28
الفرع السادس: المقررات القضائية المتعلقة بالحالة المدنية 29
الفرع الثامن: إحصاء التركة 29
الباب الرابع: المسطرة في القضايا الاجتماعية 30
الباب الخامس: الاختصاص والمسطرة في قضايا قضاء القرب 30
الفرع الأول: مقتضيات عامة 30
الفرع الثاني: الاختصاص والمسطرة 30
الباب السادس: التجريح 30
الباب الثامن: تعرض الغير الخارج عن الخصومة 31
القسم السادس: المسطرة أمام محاكم الدرجة الثانية 31
الباب الأول: إجراءات التحقيق 31

الباب الثاني: قرارات محكمة الدرجة الثانية 32
القسم السابع: محكمة النقض 32
الباب الثاني: المسطرة 32
الباب الثالث مساطر خاصة 34
الفرع الأول: دعوى الزور أمام محكمة النقض 34
الفرع الثاني: تنازع الاختصاص 34
إعادة النظر 34
طرق التنفيذ 34
الباب الثالث: القواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للمقررات القضائية 35
الفرع الثاني: الحجز التنفيذي 36
أولا: مقتضيات عامة 36
ثانيا: حجز المنقولات 36
إجراءات الحجز 36
ب: إجراءات خاصة بحجز أنواع معينة من الأموال المنقولة 37
1: إجراءات بيع القيم المنقولة 38
2: الحجز التنفيذي على الأصل التجاري 38
3: إجراءات بيع الأصل التجاري 38
د ـ دعوى استحقاق المنقولات المحجوزة 39
ثالثا: حجز العقارات 39
حجز العقار 39
تنظيم دفتر شروط البيع 40
ج ـ التعرض على دفتر شروط البيع 40
د ـ بيع العقار المحجوز 40
ه ـ دعوى استحقاق العقارات المحجوزة 41
الباب الخامس: الحجز لدى الغير 42
الباب السادس: الحجز الارتهاني 42
الباب السابع: الحجز الاستحقاقي 43

الباب الثامن: توزيع حصيلة التنفيذ 43
القسم العاشر: مقتضيات مشتركة بين جميع المحاكم 43
القسم الحادي عشر: رقمنة المساطر والإجراءات القضائية 44
الآجال والمدد في قانون المسطرة الجنائية الجديد 45
الآجال المضمنة في قانون المسطرة الجنائية 03.23 49
الباب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة 49
الباب الثالث: الدعوى العمومية 49
الباب الرابع: الدعوى المدنية 49
الكتاب الأول: التحري عن الجرائم ومعاينتها 49
القسم الأول: السلطات المكلفة بالتحري عن الجرائم 49
الباب الأول: سرية البحث والتحقيق 49
الفرع الرابع: الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية 49
الفرع الخامس: مراقبة أعمال الشرطة القضائية 50
الباب الثالث: النيابة العامة 50
الفرع الثاني: وكيل الملك 50
الفرع الثالث: اختصاصات الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف 51
الباب الرابع: القضاة المكلفون بالتحقيق 52
القسم الثاني: إجراءات البحث 52
الباب الأول: حالة التلبس بالجنايات والجنح 52
الباب الثالث: تقنيات البحث الخاصة 54
الفرع الثاني: الاختراق 54
الباب الرابع: التحقيق من الهوية 55
القسم الثاني مكرر: حماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين 55
الباب الأول: حماية الضحايا 55
القسم الثالث: التحقيق الإعدادي 55
الباب الثاني: القاضي المكلف بالتحقيق 55
الباب الثالث: تنصيب الطرف المدني 56

الباب الرابع: التنقل والتفتيش والحجز 56
الباب الخامس: التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد وباقي أشكال الاتصالات الالكترونية أو المنجزة بواسطة وسائل التكنولوجيا الحديثة 57
الباب السادس: الاستماع إلى الشهود 58
الباب السابع: استنطاق المتهم ومواجهته مع الغير 58
الباب الثامن: أوامر قاضي التحقيق 59
الفرع الثاني: الأمر بالحضور 59
الفرع الثالث: الأمر بالإحضار 59
الفرع الخامس: الأمر بإلقاء القبض 59
الباب التاسع: الوضع تحت المراقبة القضائية والاعتقال الاحتياطي 60
الفرع الأول: الوضع تحت المراقبة القضائية 60
الفرع الثاني: الاعتقال الاحتياطي 60
الباب العاشر: الإنابة القضائية 63
الباب الحادي عشر: إجراء الخبرة 63
الباب الثاني عشر: بطلان إجراءات التحقيق 64
الباب الثالث عشر: الأوامر القضائية بشأن انتهاء التحقيق 64
الباب الرابع عشر: استئناف أوامر قاضي التحقيق 64
القسم الرابع: الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف 65
الباب الأول: أحكام عامة 65
الباب الثاني: السلطات الخاصة برئيس الغرفة الجنحية 66
الكتاب الثاني: الحكم في الجرائم 66
القسم الأول: الاختصاص 66
الباب الأول: قواعد الاختصاص العادية وفصل تنازع الاختصاص 66
الفرع الأول: قواعد الاختصاص العادية 66
الفرع الثاني: فصل تنازع الاختصاص 67
الباب الثاني: قواعد الاختصاص الاستثنائية 67

الفرع الأول: الحكم في الجنايات أو الجنح المنسوبة لبعض القضاة أو الموظفين 67
الفرع الثالث: الإحالة من أجل تشكك مشروع 67
الفرع الرابع: الإحالة من أجل مصلحة عامة 67
القسم الثاني: تجريح القضاة 67
القسم الثالث: بشأن عقد الجلسات وصدور الأحكام 68
الباب الأول: الجلسات 68
الفرع الثالث: القواعد العامة بشأن سير الجلسة 68
الفرع الرابع: الاستدعاء وحضور المتهمين 68
الفرع الخامس: الاستماع إلى الشهود والخبراء 69
الفرع السادس: المطالبة بالحق المدني وآثاره 70
الفرع السابع: إثارة الضوضاء في الجلسة والإخلال بنظامها 70
الباب الثاني: الأحكام والقرارات والأوامر وآثارها 70
القسم الرابع: القواعد الخاصة بمختلف درجات المحاكم 71
الباب الأول: المحاكم المختصة في قضايا الجنح والمخالفات 71
الفرع الأول: السند التنفيذي والأمر القضائي في المخالفات 71
الفرع الثاني: الأمر القضائي في الجنح 72
الفرع الثاني مكرر: السند الإداري التصالحي في المخالفات والجنح 72
الفرع الثاني مكرر مرتين: قضاء القرب 72
الفرع الثالث: انعقاد الجلسة وصدور الحكم 73
الفرع الرابع: التعرض 73
الفرع الخامس: الاستئناف 74
الفرع الرابع: المسطرة الغيابية 75
الفرع السادس: استئناف قرارات غرف الجنايات 76
الكتاب الثالث: القواعد الخاصة بالأحداث 76
القسم الأول: أحكام تمهيدية 76
الباب الثاني: قاضي الأحداث لدى المحاكم الابتدائية 77
الباب الرابع: المستشار المكلف بالأحداث 78

الباب السابع: غرفة الجنايات للأحداث وغرفة الجنايات الاستئنافية للأحداث 79
القسم الثالث: الحرية المحروسة 79
القسم السابع: تغيير تدابير المراقبة والحماية وإعادة النظر 80
القسم الخامس: تنفيذ الأحكام 80
القسم السادس: حماية الأطفال ضحايا جنايات أو جنح 81
القسم السابع: حماية الأطفال الموجودين في وضعية صعبة 81
الكتاب الرابع: طرق الطعن غير العادية 81
القسم الأول: النقض 81
الباب الثاني: طلب النقض لمصلحة الأطراف 81
الفرع الأول: شروط طلب النقض الشكلية وشروط قبوله وآثاره 81
الفرع الثالث: التحقيق في طلبات النقض والجلسات 82
الفرع الرابع: قرارات محكمة النقض 83
الباب الثالث: طلبات النقض المرفوعة لفائدة القانون 83
القسم الثاني: إعادة النظر وتصحيح المقررات 83
القسم الثالث: المراجعة 84
الكتاب الخامس: مساطر خاصة 84
القسم الأول: المسطرة الخاصة بدعوى تزوير الوثائق 84
القسم الرابع: أحكام خاصة بتمويل الإرهاب وغسل الأموال وجرائم أخرى 84
الكتاب السادس: تنفيذ المقررات القضائية والسجل العدلي ورد الاعتبار 85
القسم الأول: تنفيذ المقررات القضائية 85
الباب الأول: أحكام عامة 85
الباب الثاني: تنفيذ عقوبة الإعدام 85
الباب الثالث: تنفيذ الاعتقال الاحتياطي أو المؤقت والعقوبات السالبة للحرية 85
الباب الرابع: الإفراج المقيد بشروط 86
الباب الرابع مكرر: التخفيض التلقائي للعقوبة 87
الباب الخامس: تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني 88
الباب الخامس مكرر: تنفيذ العقوبات البديلة 89

الفرع الأول: تدابير تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة 89
الفرع الثاني: تدابير تنفيذ المراقبة الإلكترونية 90
الفرع الثالث: تدابير تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية 90
الفرع الرابع: تدابير تنفيذ الغرامة اليومية 90
الباب السادس: تقادم العقوبات 90
القسم الثاني: السجل العدلي 91
الباب الثاني: البطائق رقم 1 ونظائرها 91
الباب السادس: أحكام خاصة ببطائق الأشخاص الاعتبارية 92
القسم الثالث: رد الاعتبار 92
الباب الثاني: رد الاعتبار بقوة القانون 92
الباب الثالث: رد الاعتبار القضائي 93

لا شك أن كل إجراء أقره المشرع إلا وله مكانته داخل منظومة التقاضي، وله أهميته بالنظر للآثار القانونية التي تترتب عليه، كما أن إقراره للآجال القانونية يرتبط بهذه الأهمية، إذ غالبا ما يتم إقران الإجراءات القضائية بآجال محددة حتى لا تتحول الخصومة إلى وضع دائم يعرقل استقرار المعاملات والمراكز القانونية.

وتكتسي الآجال أهمية كبيرة في قانون المسطرة المدنية، باعتبارها وسيلة أساسية لتنظيم سير الدعوى وتحقيق السرعة والفعالية في الفصل في المنازعات، كما أن فلسفة الآجال القانونية، بمختلف أنواعها وصورها، تقوم أساسا على حماية الحقوق وتحقيق استقرار المراكز القانونية، رغم ما قد يظهر في بعضها من طابع حرماني نتيجة ترتيب آثار قانونية على عدم احترامها.

فالمشرع، بإقراره لهذه الآجال، يسعى إلى وضع إطار زمني تتداخل فيه القواعد القانونية مع عنصر الزمن الذي يؤدي دورا محوريا في ممارسة الحقوق والإجراءات، ذلك أن الحق، مهما كانت قيمته، لا يمكن أن يمارس بمعزل عن الزمن الذي حدده القانون لممارسته، إذ إن الحق الذي يمنح في غير وقته قد يصبح حقا مهضوما، كما أن الإجراء الذي يباشر خارج أجله قد يفقد آثاره القانونية، ومن ثم، فإن احترام الآجال لا يعد مجرد مسألة شكلية، وإنما ضمانة أساسية لحسن سير العدالة وتحقيق التوازن بين حقوق المتقاضين ومقتضيات استقرار المعاملات.

على هذا النهج، فإن ضبط الآجال القانونية يشكل محورا مهما تتقاطع فيه حماية الحقوق مع ضرورة صيانتها من الضياع أو الإهدار، إذ إن تحديد المشرع للآجال لا يراد منه التضييق على ممارسة الحقوق، وإنما ضمان ممارستها داخل الإطار الزمني الذي يكفل فعاليتها ويحول دون بقائها معلقة إلى أجل غير مسمى. فالزمن في المجال الإجرائي ليس مجرد عنصر محايد، بل يمثل عاملا مؤثرا في وجود الحق وإمكانية حمايته، ذلك أن التأخر في مباشرة الإجراء قد يؤدي إلى ضياع فرصة الدفاع عن الحق أو ترتيب آثار قانونية تحول دون المطالبة به.

أوراق
أوراق للنشر والتوزيع
زنقة بني عروس طنجة 8
تلفون: 91 07 68 64 06
ISBN 978-9-9002731-8-3